

الملف

غادي أيزنكوت وآخرون "نهج الضاحية": عقيدة التدمير الإسرائيلية*

قبيل الحرب على غزة التي اندلعت في 2008/12/27، حفلت الصحافة الإسرائيلية بعدة مقالات وحوارات وآراء ركزت على ما يمكن تسميته "العقيدة العسكرية الإسرائيلية" الجديدة. ولعل في الإمكان اكتشاف أن هذه العقيدة ليست جديدة تماماً، بل ربما كانت متجددة إلى حد كبير. وفي أي حال، فإن المقالات الواردة في هذا الملف، على اختلاف منطلقاتها، تتضافر كلها لتشكّل معاً نوعاً من "الرؤية" الأمنية الشاملة لإسرائيل في هذه الحقبة، ولا سيما رؤيتها الأمنية إلى كل من لبنان وفلسطين. وتكتسب هذه المقالات أهميتها من عاملين: الأول، أنها كلها صدرت قبيل الحرب على غزة، أي أن الإسرائيليين وضعوا أمام رجال السياسة من الفلسطينيين والعرب، إنذارات واضحة، بل "إرشادات" عمّا سيفعلونه في حال انتهاء عهد التهدة؛ الثاني، المستوى العالي للذين عبّروا عن هذه الرؤية أمثال إيهود براك (وزير الدفاع)، وغادي أيزنكوت (قائد المنطقة الشمالية)، وغيورا آيلاند (الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي)، وغبرئيل سيبوني (عقيد احتياط)، وغيرهم، أي أن بعضهم من أصحاب القرار، والبعض الآخر من المقربين إلى أصحاب القرار. وفيما يلي أبرز تلك الآراء والتحليلات.

إيهود براك: قوة حزب الله زادت ثلاثة أضعاف منذ الحرب*

قال وزير الدفاع إيهود براك في مناقشة عقدتها لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست اليوم (الاثنين): "إن قوة حزب الله تضاعفت ثلاث مرات منذ نهاية حرب لبنان الثانية. ويوجد لديه صواريخ قادرة على الوصول إلى عسقلان وبئر السبع وديمونا. إنه يملك اليوم 42 ألف صاروخ".
وفيما يتعلق بالمناورات الأخيرة التي أجراها حزب الله في جنوب لبنان، فقد قال وزير الدفاع إن هذا الأمر حدث لأن القرار 1701 لا يطبّق، وأضاف: "إن اندماج حزب الله في الدولة اللبنانية يجعل لبنان وبناء التحتية معرضين لضربات أشد في حال اندلاع مواجهة في المستقبل".
أما فيما يخص سورية، فقال براك إنها "تساعد حزب الله، ولديها شبكة علاقات ودية معه، وهي تتدخل في المسارات السياسية في لبنان". ومع ذلك، "لدى دولة إسرائيل مصلحة في إخراج سورية من دائرة المواجهة. ومحاولات جس النبض الجارية مع سورية هي أمر إيجابي يجب تنفيذه بشكل مسؤول وجاد ودقيق".
وذكرت "هآرتس" (2008/11/23) أن حزب الله أجرى أمس مناورات في جنوب لبنان شملت أيضاً جنوبي نهر الليطاني. وقالت جهات أمنية إسرائيلية إن اليونيفيل والجيش اللبناني، وخلافاً للقرار 1701، لم يعملوا مرة أخرى على كبح وجود حزب الله جنوبي الليطاني، وإن هذا الأمر يدل على انهيار النظام الأمني الذي حدده القرار.
وقال وزير الدفاع إيهود براك في مناقشة أمنية جرت في نهاية الأسبوع: "إن التماثل بين حزب الله ولبنان يضع البنى التحتية اللبنانية، في أي مواجهة مستقبلية مع إسرائيل، أمام مخاطر تعرّضها لضربات أفدح ممّا جرى في السابق". وإسرائيل تدرك أن حزب الله استأنف نشاطه في جنوب لبنان على نطاق ملحوظ، وإن كان هذا النشاط يتم سراً بشكل عام.

وقد أعدت المؤسسة الأمنية وثيقة تضمنت تقويمها السنوي للوضع، وتوقعاتها فيما يتعلق بالتهديدات الماثلة أمام إسرائيل خلال سنة 2009. وفي هذه الوثيقة التي ستقدم إلى الحكومة، تنطرق المؤسسة الأمنية بصورة عامة إلى سياسة الرد العسكري التي يتعين على إسرائيل اتباعها في حال قيام "حماس" أو حزب الله بأعمال استفزازية. والرسالة الأساسية التي تتضمنها الوثيقة هي أنه يتوجب على إسرائيل الامتناع من خوض حرب استنزاف.

وتوصي الوثيقة بتجربة تكتيك "الاحتواء" في البداية، لكن إذا استمر التصعيد، فعلى إسرائيل "دراسة الدخول في مواجهة واسعة كي تضرب العدو بشدة، وعليها إنهاء المواجهة خلال فترة قصيرة بنتائج واضحة قدر الإمكان". وكان براك تحدث بعد مقابلته قائد قوات اليونيفيل ("هآرتس"، 27/10/2008)، مركزاً على "التعاضد المتواصل في قوة حزب الله خلال العامين الفائتين"، وذلك بمساعدة الجانب السوري، فقال: "إن الانتهاكات المتكررة للقرار 1701 قد تدفعنا إلى كسر التوازن الدقيق القائم مع لبنان، وهي تشكل خطراً حقيقياً وفعالاً على استقرار المنطقة كلها." ■

(*) "يديعوت أحرونوت"، 25/11/2008.

غادي أيزنكوت قائد المنطقة الشمالية:

الجيش الإسرائيلي سيدمر أي قرية لبنانية يتم منها إطلاق النار على إسرائيل*

أليكس فيشمان

وأريئيل رينغل - هوفمان**

أنا أسمي ذلك نهج الضاحية. إن ما حدث في الضاحية الجنوبية في بيروت، خلال حرب لبنان الثانية في سنة 2006، هو ما سيحدث في أي قرية [لبنانية] يتم منها إطلاق النار على إسرائيل. سنفعل ضدها قوة غير متكافئة (Disproportionate)، وستسبب بضرر ودمار بالغين. إن الحديث، من ناحيتنا، يدور على قواعد عسكرية، لا على قرى مدنية.

■ هل يعني هذا أنك توصي هيئة الأركان العامة والمؤسسة السياسية بإنزال أقصى العقوبة بأي قرية [لبنانية] تُطلق نيران منها علينا؟

هذه ليست توصية. إنها خطة، وقد تم إقرارها.

بهذه الكلمات الواضحة والمباشرة، عرض قائد المنطقة العسكرية الشمالية، اللواء غادي أيزنكوت، أحد الدروس الرئيسية المستفادة من حرب لبنان الثانية، وذلك في أول مقابلة صحافية يدلي بها، بعد أن التزم الصمت أربعة أعوام. ففي إبان تلك الحرب، شغل أيزنكوت منصب رئيس شعبة العمليات في هيئة الأركان العامة، وعلى مدار العامين اللذين مرَّ منذ أن حل محل اللواء أودي أدام، الذي قدم استقالته، كان منهماك في تصحيح الأخطاء الكبيرة التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي طوال أعوام كثيرة، قبل الحرب، وأساساً في أثنائها. وبحسب ما يقول، فقد منيت إسرائيل بإخفاقين: "الأول - عدم تقصير أمد الحرب؛ الثاني - إتاحة المجال، طوال 33 يوماً، لشن هجمات بالصواريخ على إسرائيل، ولإطلاق النار على أوسع نطاق منذ حرب الاستقلال [حرب 1948]".

أمَّا النتيجة التي يتوصل إليها فهي ما يلي: يجب أن يتم حسم الحرب المقبلة، في حال اندلاعها، بسرعة وقوة ومن دون أي اعتبار للرأي العام العالمي. "لدينا القدرة على القيام بذلك، ولدينا قوة كبيرة، مقارنة بما كان. وليس لدي أي أعذار لعدم تحقيق الأهداف التي سأكف إنجازها."

■ هل ينطبق هذا على السوريين أيضاً؟

□ نعم. ففي سورية يدركون جيداً أننا نستطيع أن نلحق بهم ما ألقناه بالضاحية. إن كل ما قلته بشأن العقاب وإلحاق الضرر الشديدين، فيما يتعلق بحزب الله، ينطبق أكثر على دولة تملك مراكز قوة.

■ هل تم إلغاء نهج المراحل، والاستعاضة عنه بنهج اللجوء إلى القوة بكامل وطأتها منذ أول لحظة؟

□ نعم. هذا هو الجواب. وفي الإجمال يمكن القول: إذا ما أُطلقت النيران من داخل القرى الشيعية في لبنان، فإن الأوامر القيادية هي إطلاق نيران تدميرية للغاية... إن حزب الله يدرك جيداً أن قيامه بإطلاق النار من داخل القرى سيؤدي إلى تدميرها تماماً. على نصر الله، قبل أن يصدر الأوامر بإطلاق النار على إسرائيل، أن يفكر ثلاثين مرة فيما إذا كان يرغب في تدمير قاعدة تأييده الشعبية في تلك القرى. هذه ليست مسألة نظرية بالنسبة إليه. إن إمكان تعرض المدنيين لأضرار كبيرة هو الكابح الأساسي لنصر الله، وهو سبب الهدوء خلال العامين الفائتين.

■ ماذا بالنسبة إلى قيام سورية، خلال الأيام القليلة الفائتة، بنشر قواتها على الحدود مع لبنان؟

□ الحديث يدور على قوات تهدف إلى منع عمليات التهريب من لبنان إلى سورية، وهو منع أحادي الجانب، ولا يسير في الاتجاه الصحيح. فالحديث لا يدور على بذل جهد من أجل منع عمليات تهريب أسلحة إلى حزب الله، وإنما على كبح عمليات تهريب مخدرات وبضائع إلى سورية، وعلى وقف عبور أفراد الجهاد العالمي من لبنان، لأن ذلك يسبب مشكلات لسورية.

■ يجري الكلام على جانبي الحدود، في هذه الأثناء، على خيار جولة أخرى. وقد سألنا أيزنكوت: هل سيحدث هذا قريباً؟

□ إن المصلحة المشتركة لكل من إسرائيل وحزب الله وسورية والإيرانيين، لا تزال تكمن في كسب الوقت والهدوء. غير أننا كجيش لا ننظر إلى النيات فقط، وإنما إلى قدرات الطرف الآخر أيضاً، إذ يمكن أن يقع حادث يؤدي إلى انفجار كبير، تماماً كما حدث في 12 تموز/ يوليو 2006.

■ هل ما حدث في ذلك اليوم هو الكابوس الذي يقض مضجعك؟

□ الأمر لا علاقة له بكابوس، وإنما بفرضية عمل تقول إن الاحتمالات كبيرة لاندلاع جولة أخرى، لأنه يمكن أن تحدث عملية بصورة مفاجئة تماماً، ومن دون أي معلومات استخباراتية مسبقة بشأنها. صحيح أن هذه المقاربة العسكرية ضيقة الأفق، ومن شأنها أن تزج الجميع في دوامة هستيريا، غير أنه يتعين علينا أن نأخذها في الحسبان.

■ ما هي عملية الانتقام التي يخططون [في حزب الله] للقيام بها في المنطقة الحدودية، رداً على اغتيال عماد مغنية؟

□ ليس لدينا أي معلومات عينية في الوقت الحالي. إن فرضية العمل لديّ، ومن دون أي صلة بما يقولونه، هي مواجهة سلسلة من التهديدات الدائمة.

■ اختطاف جندي مثلاً؟

□ إن التهديدات الأكبر، بالنسبة إليّ، هي التسلل إلى مستوطنة ما وإحراق الأذى بمواطنين.

■ من حل محل مغنية؟

□ بحكم معرفتي بحزب الله، لا أعتقد أن في إمكان أحد أن يحل محله. لقد كانت عملية اغتياله عظيمة. وبحسب رأيي، فقد باتوا، منذ اغتياله، في وضع مغاير تماماً.

■ الجانب اللبناني من الحدود تغير كثيراً منذ الحرب. ويطلق أيزنكوت على القرى الشيعية الـ 160 جنوبي الليطاني، وعلى عشرات القرى والبلدات إلى الشمال منه، تسمية "قرى صواريخ أرض - أرض".

□ إن كل قرية من هذه القرى الشيعية هو موقع عسكري لديه قيادة ومركز استخبارات ومركز اتصالات. هناك عشرات الصواريخ المخبأة في البيوت والأقبية والعليات. ويدير أشخاص من حزب الله شؤون هذه القرى. في كل قرية تصادف عشرات الناشطين وكذلك السكان المحليين ومعهم مقاتلون من الخارج. الجميع جاهز وعلى أهبة الاستعداد سواء لمعركة الدفاع عن القرية، أو لإطلاق الصواريخ على إسرائيل، وعندما تصدر الأوامر سيطلقون

النيران على نطاق أوسع كثيراً مما كان في الحرب الأخيرة. إن هذه المنظومة كلها مدعومة من جانب إيران التي تصرف سنوياً مئات الملايين من الدولارات هناك. في إمكاننا أن نرى عسكريين إيرانيين يتجولون في المنطقة ويقرون خطأً عملاً. وخلال العامين الفائتين قام حزب الله بعمليات تدريب لوحداته، وأرسل أشخاصاً إلى دورات في إيران. إنهم يطورون قدرات القيادة، كما أنهم يستخلصون العبر وي طرحون الأسئلة. لكن من ناحية أخرى، لدينا صورة استخبارية عنهم أفضل كثيراً مما كان في حياتنا في سنة 2006.

■ لكن في الوقت الذي انتقل حزب الله إلى "قرى صواريخ أرض - أرض"، ما زلنا نحن نتدرب على "محميات طبيعية". أي أننا نتدرب مرة أخرى على الحرب التي اندلعت؟
□ كلا إطلاقاً. إننا نتدرب على ما هو قائم فعلاً. انهبنا إلى [قاعدة] إلياكيم وستشاهدان أن قرية جديدة أقيمت هناك. لقد أقمنا قرية ذات مواصفات لبنانية دقيقة، ونحن ندرب جنودنا عليها.

■ ماذا ننتظر إذاً؟

□ بما أننا منشغلون بهذا السؤال طوال الوقت، فإنني أفضل عدم الإجابة عنه. في إمكاني أن أقول فقط أننا ندرك كيف نردع الطرف الآخر عن العمل ضدنا، غير أننا نواجه صعوبة في ردعه عن تعظيم قوته. إن ما نواجهه في الحدود الشمالية هو محور يتألف من إيران وسورية وحزب الله، ولا نملك كابحاً له.

■ هل في إمكان السوريين أن يخلدوا إلى النوم الهادئ، إذا ما بدأ حزب الله إطلاق الصواريخ علينا؟
□ كلا. إن بيتهم من زجاج، وعليهم أن يكونوا قلقين إذا ما رجمونا بالحجارة.

■ لا يزال [السيد] نصر الله يلتزم جانب الحذر، مخافة أن تتعرض إسرائيل له. هل ما زلنا راغبين في تصفيته؟
□ ليس من الصواب أن نتكلم علناً في أمور من هذا القبيل، لكن يمكنني القول إن حدسه صحيح. ■

(*) مقتطفات من مقابلة نشرت في "يديعوت أحرونوت"، 2008/10/3.
(**) أليكس فيشمان معلق عسكري في "يديعوت أحرونوت": "أريئيل رينغل - هوفمان مراسلة سياسية.

خطة الجيش الإسرائيلي:

تدمير مناطق و"قوة غير متكافئة" رداً على الصواريخ*

عاموس هرئيل**

كيف ستبدو الحرب المقبلة؟ إن التصريحات الأخيرة التي صدرت عن عدد من كبار المسؤولين تقدم جواباً مفاجئاً: ربما لن تكون مختلفة جداً عن الحرب السابقة. فبعد الفشل الإسرائيلي في حرب لبنان الثانية في صيف سنة 2006، والانتقاد الذي تعرض له الجيش في أعقابها، ساد الاعتقاد بأن الجيش الإسرائيلي سيعود بسرعة إلى مفاهيم العمل القديمة، وفي مقدمها تعزيز القدرة على المناورة (حركة قوات المدرعات وسلاح المشاة) وتفضيلها على القوة النارية (القذائف الدقيقة التوجيه، وخصوصاً تلك التي تطلق من الجو). غير أن مقابلة أجريت مع قائد المنطقة الشمالية، إلى جانب مقالتي كتبهما اثنان من كبار ضباط الاحتياط، تشير إلى أن الجيش الإسرائيلي سيواصل إعطاء الأولوية العليا لقوة النيران، على الرغم من أن الأهداف التي سيتم التعرض لها ستكون مختلفة عن الأهداف التي تم استهدافها خلال الجولة الأخيرة.

والنقاش بشأن هذه المسألة ليس مجرد نقاش نظري. فعلى الرغم من أن كلا الطرفين، إسرائيل وحزب الله، يبدو غير معني بجولة أخرى من العنف، إلا أن اندلاع مواجهة خلال فترة قريبة هو سيناريو محتمل. وهذا يمكن أن يأتي

نتيجة عملية انتقامية لمقتل القيادي في حزب الله عماد مغنية، أو كعملية وقائية إسرائيلية ضد ما يوصف بأنه "خط أحمر" - إدخال صواريخ حديثة مضادة للطائرات إلى لبنان.

وعرض قائد المنطقة الشمالية اللواء غادي أيزنكوت أول أمس في مقابلة مع صحيفة "يديعوت أحرونوت" ما يصفه بـ "نهج الضاحية"، فقال إن إسرائيل ستوسع، في المواجهة المقبلة، القوة التدميرية التي استخدمتها قبل عامين ضد الضاحية، الحي الشيعي في بيروت: "سنستخدم قوة غير متكافئة (Disproportionate) ضد كل قرية تطلق منها النار على إسرائيل، وسنلحق بها ضرراً ودماراً هائلين. إنها، من وجهة نظرنا، قواعد عسكرية." إن أيزنكوت يتحدث عن تدمير القرى الشيعية في الجنوب، وعن أسلوب عقاب مماثل سيطبق ضد سورية أيضاً في حال اندلاع حرب. وقال: "هذه ليست توصية. إنها خطة وقد تم إقرارها." وأضاف قائلاً أنه يعتبر اصطباغ مطلق الصواريخ "حماقة مطلقة، إذ عندما يكون هناك آلاف الصواريخ في الجانب الآخر، فإنه ليس في استطاعتك اصطباغها." وتابع أيزنكوت أن إسرائيل يجب أن تركز على الردع، وأن جزءاً منه يكون (كما عبر عن ذلك في المقابلة) قبل المواجهة، موضعاً أننا "نواجه تسليحاً أكبر بمئة ضعف".

أمّا صديق أيزنكوت المقرب، العقيد احتياط غبريئيل سيبوني، فيتوسع في مقالة نشرها في إطار معهد أبحاث الأمن القومي بجامعة تل أبيب، في شرح الأساس النظري لتصريحات قائد المنطقة الشمالية، ويقول: "هناك مفهوم معدل يتبلور كرد إسرائيلي على تهديد القذائف والصواريخ الآتي من سورية ولبنان وقطاع غزة..."*

وفي إطار معهد أبحاث الأمن القومي أيضاً، سينشر اللواء احتياط غيوراً أيلاند، رئيس شعبي التخطيط والعمليات في هيئة الأركان العامة سابقاً، مقالاً آخر بعد نحو أسبوع يتناول الموضوع نفسه، لكنه يذهب فيه خطوة أبعد. * فيحسب رأيه، فشلت إسرائيل في حرب لبنان الثانية وربما تفشل في الحرب الثالثة، لأنها تحارب العدو غير الصحيح: حزب الله بدلاً من الدولة اللبنانية. ويقول في مقالته: إن التحسن الذي طرأ على قدرات حزب الله منذ تلك الحرب يوازنه التحسن الذي طرأ على قدرات الجيش الإسرائيلي، لكن الأهم من ذلك: لا يمكن التغلب على منظمة تخوض حرب عصابات، وتعمل في ظل رعاية دولة في مأمن من الرد. وحقيقة أن حزب الله أعاد بناء معاقله تحت الأرض في القرى الشيعية في جنوب لبنان، ستضع صعوبات أمام قدرة الجيش الإسرائيلي على المناورة، كما أن الضربات المركزة الموجهة ضد مواقع إطلاق الصواريخ لن تتمكن من خفض عدد الصواريخ التي ستلقاها إسرائيل إلى أقل من بضع عشرات من الصواريخ يومياً.

ويضيف أيلاند: إن حزب الله يعمل في ظل أوضاع مثلى من وجهة نظره. فهناك في لبنان حكومة شرعية، تتمتع بدعم الغرب، لكنها في الواقع تخضع كلياً لإرادة المنظمة الشيعية. ويقترح أيلاند القيام بخطوة وقائية: تمرير رسالة إسرائيلية قاطعة إلى الحكومة اللبنانية، منذ الآن، فحواها أن الجيش اللبناني سيدمر في الحرب المقبلة، وستدمر البنى التحتية المدنية، وسيعرض السكان اللبنانيون للمعاناة.

وفي حين يتحدث أيزنكوت وسيبوني عن التعرض للطائفة الشيعية أساساً، يعتبر أيلاند البنى التحتية في لبنان هدفاً أساسياً. إن الحل الذي يقترحه يعيد إلى الأذهان ما أراد رئيس الأركان السابق دان حالوتس فعله خلال الحرب الأخيرة، غير أن المعارضة الحاسمة للولايات المتحدة كبحت غايته.

إن "نهج الضاحية" الذي يعرضه أيزنكوت يثير أيضاً عدة أسئلة، منها: أليس من المحتمل أن تثور ضجة دولية إزاء التدمير تؤدي إلى إنهاء الخطوة الإسرائيلية في ظل أوضاع مواتية للعدو؟ إن الأمر المشترك بين المقالات الثلاث هو التأكيد مجدداً على القوة الجوية. ومن يعتقد أن سلاح الجو سينحى جانباً عقب نتائج حرب لبنان قبل عامين، فقد يتبين له أنه كان على خطأ. ■

(*) "هآرتس"، 2008/10/5.

(**) محلل الشؤون العسكرية في صحيفة "هآرتس".

(*) أنظر مقالته أدناه، ص .

(**) أنظر مقالته أدناه، ص .

مفهوم الرد الإسرائيلي في ضوء حرب لبنان الثانية: ضربة غير متكافئة*

غبريئيل سيبوني**

منذ فترة وجيزة اقتبس عن زعيم حزب الله [السيد] حسن نصر الله قوله: "سيفكر الصهاينة عشرة آلاف مرة قبل مهاجمة لبنان." ويبدو أن قوله جاء على خلفية تصريح رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت، الذي أدلى به في أثناء زيارة قام بها لقيادة الجبهة الداخلية، وأعلن فيه أن القيود المفروضة على الجيش الإسرائيلي ستكون أقل في المواجهات المستقبلية. وفعلاً، يبدو أن الضغط الذي يتعرض له نصر الله يؤتي ثماره، إذ بدأ يستوعب ما يبدو في نظره تغييراً جوهرياً في مقاربة الرد الإسرائيلي حيال التهديد الآتي من لبنان.

فهناك مفهوم أمني معدل يتبلور بالتدريج فيما يتعلق بالرد الإسرائيلي على تهديدات الصواريخ والقذائف الآتية من سورية ولبنان وقطاع غزة. والآن، بعد مضي أكثر من عامين على حرب لبنان الثانية، يبدو أن الرد الفوري الذي قامت إسرائيل به في تلك الحرب حقق إنجازات مهمة على صعيد تعميق ردع حزب الله وسورية عن العمل ضد إسرائيل.

إن التحدي الذي يواجه إسرائيل اليوم ينطوي على معضلتين: الأولى، كيف يمكن منع الانجرار إلى استنزاف متواصل على الحدود الشمالية على غرار ما حدث في غزة خلال الأعوام القليلة الفائتة؟ والثانية، ماذا يتعين أن يكون رد الجيش الإسرائيلي على مواجهة شاملة في الشمال وفي غزة؟ هناك رد مبدئي واحد ومشارك لهاتين المعضلتين: بذل الجهد لتوجيه ضربة غير متكافئة تصيب العدو في مقتل، مع اعتبار الجهد الرامي إلى ضرب قدرته على إطلاق الصواريخ مسألة ثانوية. ففور اندلاع المواجهة سيطلب من الجيش الإسرائيلي العمل بسرعة وبصورة غير متناسبة مع الاعتداء الذي قام به العدو، وذلك من أجل ضربه ومعاقبته بشكل كبير يفرض عليه الاضطرار إلى القيام بعمليات ترميم طويلة المدى ومكلفة. وهذه الضربة يجب أن تنفذ خلال فترة قصيرة قدر المستطاع، مع التركيز على ضرب مصادر القوة بدلاً من مطاردة كل مطلق للصواريخ. ويجب أن يكون العنوان الذي سينزل به العقاب هو الجهات المقررة وصاحبة القوة: في سورية، العنوان واضح - الجيش والدولة والنظام السوري؛ في لبنان - يجب ضرب مكونات القدرة العسكرية لمنظمة حزب الله، لكن إلى جانب ذلك يجب ضرب المصالح الاقتصادية، ومراكز القوة المدنية التي تستند المنظمة إليها. علاوة على ذلك، كلما تعمق الارتباط بين الحكومة اللبنانية وحزب الله، فإن جزءاً من البنى التحتية للدولة اللبنانية سيكون عرضة للاستهداف. إن رداً من هذا النوع سيركز على نزع سلاح إسرائيل في سورية ولبنان على نحو يعمق قوة الردع، ويؤجل، لأعوام، أي عملية قد ينوون القيام بها ضد إسرائيل. كما أنه، في موازاة ذلك، ستضطر سورية وحزب الله ولبنان إلى القيام بعمليات ترميم طويلة المدى وتستنفد الموارد.

إن النقاش العام الذي يتردد في الآونة الأخيرة بشأن "النصر" و"الهزيمة" في الحرب المقبلة مع حزب الله، ينم عن مقاربة تبسيطية للغاية. يجب أن نوضح للجمهور الإسرائيلي مسبقاً أن استمرار إطلاق الصواريخ على إسرائيل في نهاية الحرب لا يشكل مقياساً لتحديد النجاح الشامل. فالجيش الإسرائيلي سيبدل جهداً لحدّ الهجمات الصاروخية بأكبر قدر ممكن، لكن الجهد الرئيسي سينصب على تقصير مدة القتال من خلال إلحاق ضرر فادح بمصادر قوة العدو.

علاوة على ذلك، إن الانجرار إلى حرب استنزاف مع حزب الله ليس أمراً محتملاً، كما أن الاختبار الذي سيواجهه دولة إسرائيل سيكون في قوة/نوعية ردها على حدث يقع على الحدود اللبنانية، أو حدث إرهابي ينخرط فيه حزب الله في الشمال، أو حركة "حماس" في الجنوب. وهنا أيضاً، في حال وقوع حدث إرهابي منفرد، فإنه لن يكون في وسع إسرائيل ضبط النفس، بل سيتعين عليها الرد بقوة أعنف على الحدث كي توضح أن دولة إسرائيل لن تتساهل مع أي محاولة للتعرض للهدوء السائد حالياً على طول حدودها، وعليها أن تكون مستعدة لأي تدهور وتصعيد، وكذلك لأي مواجهة شاملة. وهذه الجهوزية هي ما يمليه الواقع إذا كنا راغبين في تجنب استنزاف طويل الأمد. وعلى الجبهة الداخلية الإسرائيلية أن تكون مستعدة لتلقي النيران، حتى إن كانت بقوة كبيرة ولفترة طويلة، وذلك من خلال فهمها أن الجيش الإسرائيلي يعمل على تقصير مدة القتال بأكبر قدر ممكن كي يخلق توازن ردع فعالاً.

هذه المقاربة تنطبق أيضاً على قطاع غزة، حيث سيطلب من الجيش الإسرائيلي توجيه ضربة قاسية إلى حركة "حماس"، والامتناع من لعبة القط والفأر مع مطلق صواريخ القسام. ويجب ألا نتوقع من الجيش الإسرائيلي وقف إطلاق الصواريخ على الجبهة الداخلية الإسرائيلية بواسطة إلحاق ضرر مادي بمطلق الصواريخ، ذلك بأن إطلاق الصواريخ سيتوقف عقب فرض وقف إطلاق النار. إن تنسيق التوقعات مع المواطنين الإسرائيليين، فيما يتعلق برد الجيش الإسرائيلي، سيحسن الجهوزية والمناعة المدنيّتين، غير أن الهدف الأول للجيش سيكون التوصل إلى وقف لإطلاق النار في ظل أوضاع تعمق الردع الإسرائيلي في المدى الطويل، وتمنع حرب الاستنزاف، وتترك العدو يتخبط في عمليات ترميم مكلفة وطويلة المدى. ■

(*) "مباط عال"، العدد 74، 2008/10/1.

(**) عقيد احتياط، وباحث في معهد أبحاث الأمن القومي.

"استراتيجية الضاحية": مصطلح جديد في الخطاب الأمني الإسرائيلي*

يارون لندن**

يبدو أن مصطلح "استراتيجية الضاحية" مقدّر له أن يتجذر في الخطاب الأمني الإسرائيلي، من الآن فصاعداً. إن المقصود بهذا المصطلح هو الضاحية الجنوبية، الحي الشيعي في بيروت، والذي ألحق طيارونا الدمار به خلال حرب لبنان الثانية، في صيف سنة 2006.

لقد أدلى اللواء غادي أيزنكوت، قائد المنطقة الشمالية العسكرية، في سياق مقابلة مع صحيفة "يديعوت أحرونوت" يوم الجمعة الماضي، بتصريحات في هذا الشأن، وفيما يلي أهم ما ورد فيها: في الصدام المقبل مع حزب الله لن نحمل أنفسنا عناء اصطلياد عشرات آلاف منصات إطلاق الصواريخ، ولن نسفك دماء جنودنا في محاولات السيطرة على "المحميات الطبيعية" [تدعي إسرائيل أنها قواعد عسكرية لحزب الله]، بل سندمر لبنان عن بكرة أبيه، ولن نرتدع من احتجاجات العالم. سنقضي على القرى الشيعية الـ 160، التي أصبحت قاعدة للجيش الشيعي، ولن نتورع عن ضرب البنى التحتية للدولة اللبنانية التي بات حزب الله هو الحاكم الفعلي لها.

لا تُعتبر هذه التصريحات زلّة لسان هوجاء لضابط عسكري رفيع المستوى، وإنما استراتيجية جديدة مقرّرة. ففي واقع الأمر، لم تتبن إسرائيل، سابقاً، "استراتيجية الضاحية" إزاء لبنان كله، وذلك بسبب تمسكها بمقاربة تميّز بين "لبنانيين أشرار" و"لبنانيين أحيار"، غير أن لبنان أصبح في نظر إسرائيل، في الوقت الحالي، موقعاً إيرانياً متقدماً. ومن وجهة النظر الجديدة للاستراتيجيين الإسرائيليين، فإن لبنان كله هو عدو لإسرائيل. وأعتقد أن التغيير في الموقف الإسرائيلي راجع إلى إدراك القادة الإسرائيليين أنه يتعين تحميل لبنان كله وزر ما يفعله قاده.

من الناحية العملية، يمكننا القول إن الفلسطينيين في غزة هم، جميعاً، خالد مشعل، وإن اللبنانيين كلهم هم حسن نصر الله، وإن الإيرانيين كلهم هم محمود أحمددي نجاد. ومن المنطقي الافتراض أننا لو اتبعنا "استراتيجية الضاحية" مباشرة بعد الانسحاب من لبنان لکنّا وفّرنا مشكلات كثيرة على أنفسنا.

(*) مقتطفات من مقالة نشرت في "يديعوت أحرونوت"، 2008/10/6.

(**) كاتب ومعلق سياسي.

حرب لبنان الثالثة:

الهدف - لبنان*

غيورا آيلاند**

بعد مضي عامين على حرب لبنان الثانية، يسود شعور عام بأنه تم استخلاص الاستنتاجات الصحيحة منها، أما الدروس المستفادة، فيسود شعور بأنه يجري، علاوة على دراستها، تطبيقها قولاً وعملاً...

ويبدو، في ظاهر الأمر، أنه لو نشبت حرب لبنان الثالثة الآن، لكانت نتائجها أفضل بالضرورة، غير أن الفرضية التي أود طرحها في هذا المقال هي أنه إذا نشبت حرب أخرى بيننا وبين حزب الله، فمن الجائز ألا تكون نتائجها أفضل. وهناك سببان لهذا التقدير: الأول، أن موازين القوة بيننا وبين حزب الله لم تتغير. صحيح أنه حدث لدينا تحسن كبير، غير أنه جرى أيضاً تحسن كبير في قدرة الطرف الآخر، وفي المحصلة، فإن التحسن الذي حدث لدينا يوازنه التحسن الذي حدث لدى الطرف الآخر.

أما السبب الثاني، فهو جوهري أكثر ويستند إلى فرضية مبدئية ترى أن من غير الممكن الانتصار على منظمة حرب عصابات كفوءة ومجهزة جيداً، إذا توفرت ثلاثة شروط: (1) إذا كانت المنظمة تعمل انطلاقاً من الدولة أ ضد الدولة ب؛ (2) إذا كانت المنظمة تتمتع برعاية كاملة من جانب الدولة أ؛ (3) إذا كانت الدولة أ، التي تقدم الرعاية للمنظمة، وجيشها، وبنائها التحتية، تتمتع بحصانة مطلقة إزاء العمليات الهجومية للدولة ب. لقد فشلت دولة إسرائيل في حرب لبنان الثانية (وقد فشلت في الحرب الثالثة أيضاً) لأنها حاربت العدو غير الصحيح. لقد حاربنا حزب الله بدلاً من الدولة اللبنانية.

يجب أن يكون الهدف الأول للاستراتيجية الإسرائيلية فيما يتعلق بلبنان، هو إقناع الولايات المتحدة بأننا مضطرون إلى محاربة الدولة التي تمنح الرعاية للمنظمة، وليس فقط محاربة المنظمة التي تتمتع بهذه الرعاية. إن تغيير المقاربة الإسرائيلية سيتسبب بمس شرعية إسرائيلية، وبإثارة ضغوط دولية عليها، بل حتى بتوجيه الولايات المتحدة تعليمات واضحة إليها تطلب فيها منها التوقف عن تدمير لبنان. إن هذا الأمر يعيد إلى الأذهان ردة الفعل الدولية، بما في ذلك الولايات المتحدة، عند بداية حملة "السور الواقي" في نيسان/أبريل 2002... لقد تفهمت الولايات المتحدة قيام إسرائيل بحملة ضد حركة "حماس"، لكنه كان من الصعب عليها الموافقة على الحملة كما خطت إسرائيل لها - حملة ضد السلطة الفلسطينية.

ففي البداية، طلب منا الأميركيون الخروج من مدن الضفة (المناطق أ) خلال 48 ساعة. وتعننت إسرائيل في موقفها، لأنه لم يكن من الجائز التنازل والعودة إلى قواعد اللعبة القديمة التي نحارب بموجبها الإرهابيين فقط، ونمتنع من ضرب الذين يقدمون لهم الرعاية (السلطة الفلسطينية). ولاقى التعنت الإسرائيلي نجاحاً، ولم تضطر إسرائيل إلا إلى تقديم تنازل بشأن أمر واحد فقط، هو وقف الحصار عن المقاطعة التي كان عرفات يقيم بها. وفي المقابل، حظيت السياسة الجديدة (سيطرة إسرائيل على المنطق الفلسطينية بكاملها) بالتسليم والقبول من جانب الأسرة الدولية. الشيء نفسه ينطبق على لبنان أيضاً. إن الوضع الذي تقوم إسرائيل فيه بضرب حزب الله فقط، وتمتنع من ضرب أحبة الغرب والأمم المتحدة (لبنان والحكومة)، هو وضع مريح ومرغوب فيه من الآخرين كلهم، لكنه سينزل بنا كارثة. ولا خيار أمامنا، إذا لزم الأمر، سوى خوض مواجهة بشأن هذا الموضوع مع أصدقائنا أيضاً.

استنتاجات

هناك طريق واحدة لمنع نشوب حرب لبنان الثالثة، وللانتصار فيها إذا ما نشبت (وبالتالي لمنع نشوب حرب لبنان الرابعة)، وهي: أن نوضح للدول الصديقة للبنان، وعن طريقها للحكومة اللبنانية والشعب اللبناني، أن الحرب المقبلة ستكون بين إسرائيل ولبنان، لا بين إسرائيل وحزب الله. إن حرباً كهذه ستؤدي إلى تصفية الجيش اللبناني، وتدمير بنى تحتية في البلد، وتعرض السكان لمعاناة شديدة.

إن إلحاق ضربة قوية بلبنان، وتدمير بيوت وبنى تحتية ومعاناة مئات الآلاف من الأشخاص، هي الأمور الوحيدة التي يمكن أن يكون لها التأثير الأكبر في سلوك حزب الله. إن التأثير في حزب الله، واستعداده لوقف القتال عقب قيام إسرائيل بخطوات من النوع الذي وصف أعلاه، يمكن أن ينجم عن مؤثرات داخلية ومؤثرات خارجية.

إن المؤثرات الداخلية تنبع من المكانة السياسية لحزب الله، ومن تطلعاته السياسية، كونه يعرض نفسه على أنه منظمة وطنية لبنانية تحارب من أجل المصالح اللبنانية. فمن شأنه أن يخسر مكانته إذا اتهمه الرأي العام في لبنان بالمسؤولية عن التدمير الذي جلبه على البلد، والذي لم يكن له داعٍ. أمّا المؤثرات الخارجية فتنبع من حساسية المنظمة تجاه المصالح الإيرانية والسورية، إذ من المؤكد أن إيران وسورية لا ترغبان في تدمير لبنان. يجب أن تكون الرسالة الإسرائيلية واضحة وقاطعة: إذا تعين على إسرائيل أن تخوض حرباً مرة أخرى ضد حزب الله فقط، بينما يكون لبنان، الذي يمنحه الرعاية، خارج اللعبة، فلن نستطيع أن نضمن النصر. وبالتالي أمامنا خياران فقط: المجازفة بالخسارة (التعادل أيضاً سيُعتبر خسارة)، أو محاربة الدولة التي اختارت أن تسمح لحزب الله بالسيطرة عليها. إننا نختار الخيار الثاني. هذه الرسالة يجب أن تقال بوضوح منذ اليوم. وإذا انتظرت إسرائيل حتى اليوم الذي ستبدأ فيه الحرب، فسيكون الأوان متأخراً جداً. إن طريقة إيصال هذه الرسالة إلى الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وغيرها من الدول، تتطلب حواراً عسكرياً - مهنيّاً على أعلى المستويات بين إسرائيل وتلك الدول. وإذا اقتنع المسؤولون العسكريون في تلك الدول بالشرح المهني، فسيكملون المهمة مع القيادات السياسية في بلادهم. ■

(*) مقتطفات من دراسة نشرت في "عدكان استراتيجي"، المجلد 11، العدد 2، تشرين الأول/أكتوبر 2008.

(**) الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي في إسرائيل.

حرب لبنان الثالثة:

الهدف - حزب الله*

يوسي كوبرفاسر**

إن التعاطم المكثف في قوة حزب الله منذ انتهاء حرب لبنان الثانية، والذي جرى من خلال استغلال نقاط الضعف في قرار مجلس الأمن رقم 1701، كما أن الاحتمال الذي يتزايد يوماً بعد يوم، في نشوب مواجهة مع إيران، ليس إلاً سببين من الأسباب المحتملة لتجدد القتال بين إسرائيل وحزب الله الذي يملك، ليس عدداً كبيراً من القذائف والصواريخ طويلة المدى فحسب، بل أيضاً، عدداً أكبر من تلك التي أطلقها على إسرائيل خلال الحرب السابقة. ونظراً إلى أن الجيش الإسرائيلي لا يتجهز - على حد ما هو معلوم - بوسائل دفاعية فاعلة ضد هذا النوع من القذائف والصواريخ، فمن المحتمل، إذا ما نشبت مواجهة كهذه خلال الفترة القريبة المقبلة، أن يتعذر على إسرائيل منع إطلاق جزء كبير من تلك الصواريخ عليها بواسطة عمليات إبطاء، وسيكون هناك حاجة إلى استراتيجيات مختلفة لمنع إطلاق الصواريخ أو الحد منه...

هل ستحدث مهاجمة البنى التحتية اللبنانية سلسلة ردادات الفعل المرجوة، وتؤدي إلى وقف إطلاق الصواريخ من جانب حزب الله؟ لا شك في أن ضرب البنى التحتية اللبنانية سيكون موجعاً لحزب الله، وسيزعجه، وسيجعل من الصعب عليه أن يدعي أن نشاطه يهدف إلى خدمة لبنان، لكن احتمال أن يؤدي ذلك إلى وقف إطلاق الصواريخ ليس كبيراً بحسب رأبي.. ونظراً إلى أن وقف إطلاق الصواريخ، إذا كانت الهزيمة دلالتة، ليس خياراً حقيقياً من وجهة نظر حزب الله، فلن يكون أمامه إلاً مواصلة إطلاق الصواريخ ما استطاع ذلك، وسيكون قادراً على الاستمرار في ذلك من دون قيود تقريباً، مع إلحاق أضرار فادحة نسبياً بإسرائيل، بما في ذلك على الصعيد الاقتصادي. ولو كانت العناصر المعتدلة في لبنان قادرة على فرض رأيها على حزب الله، لكان من شأنها إقناعه أو إرغامه منذ البداية على الامتناع من بدء الحرب، أو حتى منعه من التسلح.

إن المشكلة التي يضعها حزب الله في مواجهتها هي واحدة من الحالات الكثيرة التي تستخدم فيها منظمة إرهابية نقاط الضعف في دولة فاشلة (Failing State) كي تعمل انطلاقاً من أراضيها. والحالة اللبنانية فريدة من نوعها لأن ضعف الدولة متأصل، وليس سببه أن السلطة تعتمد منح الرعاية للمنظمة الإرهابية (كأفغانستان تحت حكم الطالبان أو السلطة الفلسطينية)، وإنما مرده إلى خصائص شبكة العلاقات الدقيقة بين مراكز القوى ذات الهوية الطائفية الواضحة...

إن دول الغرب، بما في ذلك إسرائيل، تواجه معضلة صعبة في مواجهة الإرهاب المنبثق من مناطق غير مسيطر عليها داخل الدول الفاشلة، كما أن تفعيل القوة ضده، بما في ذلك ضد الجهة صاحبة السيادة، لا يحل المشكلة. فالقيام بعملية برية واسعة سيستدعي البقاء في المنطقة المعادية فترة طويلة، أما الامتناع من القيام بذلك، فيمكن العناصر الإرهابية من اكتساب القوة وتعزيز قدراتها. بالإضافة إلى ذلك، إن الحل المرغوب فيه - قيام العناصر البراغمية بتجسيد سيادة الدولة بمساعدة من الغرب، لكن من دون تدخل مباشر - غير قابل للتطبيق، وبالتالي يصبح مغرباً للغرب الحل الأسهل، وهو سيطرة العنصر المتطرف على الدولة، وتحويل المشكلة إلى مواجهة بين دول - أي إلى المجال الذي تبني من أجله دول الغرب قوتها العسكرية تقليدياً وتتمتع فيه بتفوق نسبي. ويبدو أن هذا هو الحل الذي يتبلور في لبنان وغزة على السواء. لكن المشكلة هي أن العناصر الإرهابية، حتى في تلك الحالات، تواصل تفعيل قوتها بالطريقة التي تناسبها، وتتهرب من تحمل المسؤولية السياسية، وتحرص على المحافظة على حضور عسكري متدنٍ للغاية. ولهذا السبب ليس هناك مفر في نهاية المطاف، بعد أن تتلقى الدول الغربية ضربة مدوية كعملية فندق بارك، أو هجمات 11 أيلول/سبتمبر، من القيام بعملية برية واسعة. وفي حالة حزب الله أيضاً، انتظرنا حتى وقعت عملية اختطاف الجنود، ولأننا امتنعنا من القيام بعملية برية، اضطررنا إلى الاكتفاء بإنجاز جزئي.

وإذا وقعت جولة أخرى بين إسرائيل وحزب الله فلن نستطيع - للأسباب التي شرحناها أعلاه - الاكتفاء بشن هجمات مضادة على أهداف لبنانية، بل سنضطر على ما يبدو إلى شن عملية برية واسعة. صحيح أن حزب الله سيكون قادراً على تكبيدنا ثمناً غير يسير في عملية كهذه، لكن الجيش الإسرائيلي يملك القدرة على السيطرة على المناطق التي ينشط فيها الحزب في جنوب لبنان، بما في ذلك المناطق الواقعة شمالي الليطاني، وإذا دعت الحاجة، بيروت والبقاع أيضاً. إن عملية كهذه، مقرونة بضرب البنى التحتية التي تخدم حزب الله، هي الأمر الوحيد الذي سيؤدي فعلاً إلى وقف إطلاق النار، ويخلق واقعاً جديداً في المنطقة سيمكّننا من أن ندرس على أساسه إمكان إقامة نسق مختلف من العلاقات بين إسرائيل ولبنان عامة، والطائفة الشيعية خاصة. ذلك كله طبعاً، رهن بالسياق الذي ستدور فيه المواجهة، وكذلك بأوضاع ومواقف مختلف اللاعبين فيها، وفي مقدمهم سورية وإيران والولايات المتحدة وفرنسا. وسيتطلب ذلك منّا أن نكون على استعداد للبقاء فترة طويلة وغير مريحة في لبنان، لكن يبدو أن محاولات إيجاد حلول أخرى، على اختلافها، لن نستطيع حتى تأجيل الأوان. ■

(*) مقتطفات من مقالة نشرت في "عدكان استراتيجي"، المجلد 11، العدد 2، تشرين الأول/أكتوبر 2008.

(**) عميد احتياط، والرئيس السابق لدائرة البحث في شعبة الاستخبارات العسكرية.

مدى قابلية تطبيق سياسة الرد الجديدة

للجيش الإسرائيلي إزاء حزب الله*

زاكي شالوم**

دار مؤخراً نقاش حي بشأن سياسة الرد الجديدة التي سيتبعها الجيش الإسرائيلي في حال اندلاع مواجهة جديدة مع حزب الله... ووصف قائد المنطقة الشمالية اللواء غادي أيزنكوت [في مقابلة مع صحيفة "يديعوت أحرونوت" بتاريخ 2008/10/3] سياسة الرد الجديدة للجيش الإسرائيلي بـ "نهج الضاحية".

[.....]

إنها بالفعل سياسة جديدة فيما يتعلق باستخدام القوة ضد حزب الله، مختلفة عن السياسات التي طبقت خلال حرب لبنان الثانية. ويبدو أن أهداف كل من هذه السياسة والدعاية المحيطة بها، هي تضخيم قوة الردع الإسرائيلية، وثني حزب الله عن تصعيد عملياته وعن إشعال النيران مجدداً في الشمال. إن نجاح هذه السياسة يتوقف على تقويم قادة حزب الله لمدى صدقيتها، وعلى تصميم إسرائيل على ممارستها فعلاً.

وفي هذا السياق، من المهم أن ندرس هذه السياسة الجديدة جيداً، وكذلك المخاطر التي تنطوي عليها من وجهة نظر إسرائيل. فهذه السياسة صيغت بطريقة لا لبس فيها في كل ما له علاقة بطبيعة رد الجيش الإسرائيلي في حال قيام

حزب الله بعمل استفزازي، لكنها مع ذلك، تحتوي على بعد كبير من الغموض فيما يتعلق بالأوضاع التي ستطبق فيها. إنها، من حيث الجوهر، لا تقدم إجابة واضحة عن الأسئلة الأساسية التالية:

أ - هل هي سياسة رد ستطبق فقط في حال نشوب مواجهة حربية شاملة بين إسرائيل وحزب الله، وفي سياق يكون من الواضح فيه أن قواعد اللعبة "المألوفة" بين الجانبين تخضع لتغيير تام، أم أنها ستطبق أيضاً في حال نشوب مواجهة محدودة؟

ب - ما هي كثافة إطلاق النار من جانب حزب الله التي ستؤدي إلى هذا التغيير في سياسة الرد؟ هل سيبرر إطلاق صواريخ بصورة منقطعة [على إسرائيل] تغيير قواعد اللعبة، أم أن السياسة الجديدة لن تطبق إلا في حال إطلاق صواريخ بصورة مكثفة؟

ج - هل المقصود سياسة رد ستطبق فقط في حال إطلاق صواريخ، أم ستطبق أيضاً في حال إطلاق نيران مدفعية "عادية"؟

د - هل سيطبق التغيير في السياسة فقط إذا أسفرت نيران حزب الله عن خسائر بشرية ضخمة في الجانب الإسرائيلي، أم سيطبق أيضاً في حال إطلاق نيران بصورة مكثفة على "مناطق مفتوحة" من دون أن تتسبب بعدد كبير من الإصابات؟

هـ - هل سيتم التمييز بين إطلاق حزب الله نيراناً على أهداف عسكرية تتسبب بإصابة جنود، وبين إطلاق النار على مستوطنات مدنية؟

و - هل ستطبق سياسة الرد فقط في حال إطلاق النار على أهداف استراتيجية ومراكز حضرية بعيدة عن الحدود اللبنانية، أم سيُنَبَّع مبدأ "ما يسري على كريات شموه ومرغليوت يسري أيضاً على تل أبيب"؟

ز - هل ستطبق السياسة الجديدة بعد تحذير أهالي القرى بأن قراهم ستعرض لتدمير كبير، وبعد السماح لهم بإخلاء المنطقة التي أطلقت منها النيران، أم أنها ستطبق بصورة تلقائية من دون إعطائهم مهلة للانسحاب؟

ح - وأخيراً، كيف ستطبق الخطة إذا ما تبين أن سكان القرى يمتنعون من المغادرة الجماعية؟ وهل سيطلق الجيش الإسرائيلي نيراناً كثيفة ربما تؤدي إلى مقتل المئات أو الآلاف من المدنيين؟

ليس هناك إجابة واضحة عن هذه الأسئلة وغيرها. ومن الممكن أن يفترض حزب الله أن سياسة الرد الجديدة ستطبق فقط على سيناريوهات شبيهة بسيناريوهات تموز/يوليو - آب/أغسطس 2006، أي: مواجهة حربية شاملة بين إسرائيل وحزب الله يقوم الحزب في إطارها بإطلاق الصواريخ بصورة مكثفة على مستوطنات الحدود الشمالية، وأيضاً على مدن الشمال، كنهاريّا وعكا وحيفا والعفولة والخضيرية.

وحتى في أوضاع قصوى كهذه، من الممكن أن يفترض حزب الله أن إسرائيل ستتردد كثيراً في تنفيذ سياسة تفعيل قوة وحشية إلى هذا الحد ضده، وضد القرى التي تطلق منها النار على إسرائيل، بحسب ما توحى به مبادئ السياسة الجديدة. وهناك عدة حجج وأمثلة من الماضي قد تدفع حزب الله إلى الاستنتاج أن إسرائيل ستمتنع من تنفيذ سياسة الرد التي تم وصفها أعلاه، وهي:

أ - على مدى أعوام المواجهة الطويلة بين إسرائيل والمنظمات الإرهابية، صدر عن قيادات عليا في إسرائيل تهديدات متكررة فيما يتعلق بسياسة الرد التي ستطبق إذا ومتى جرى القيام بعمل استفزازي ضد إسرائيل ألحق بها أضراراً. لكن إسرائيل، في الممارسة العملية، وفي العديد من الحالات، تجنبت تنفيذ جزء كبير من تلك التهديدات. وهذه هي الطريقة التي تصرفت بها إسرائيل بعد الانسحاب من جنوب لبنان في أيار/مايو 2000، وكذلك بعد الانسحاب من غزة في آب/أغسطس 2005. وليس من المستبعد أن تظل التصريحات الملتهبة بمثابة "فتوى لا يتم التقيد بها".

ب - إن امتناع إسرائيل من ضرب البنى التحتية في لبنان في بداية حرب لبنان الثانية، على الرغم من أنه كان من الواضح أنها تخوض مواجهة حربية شاملة مع حزب الله، وكذلك ترددها في ضرب إمدادات الوقود والكهرباء والمياه لقطاع غزة حتى في الأيام التي كانت تطلق فيها صواريخ القسام بصورة مكثفة على سديروت وعسقلان، يؤشران إلى القيود الداخلية التي تمنعها من استخدام قوة تلحق ضرراً كبيراً بالسكان المدنيين، حتى لو وجد هؤلاء في "منطقة معادية". إن القصف المكثف للقرى ينطوي على مجازفات شديدة الخطورة، كالقتل الجماعي للمدنيين. وثمة شك في أن تقرر حكومة إسرائيلية خطوات كهذه.

ج - إن رغبة إسرائيل في تجنب إلحاق ضرر هائل بالسكان المدنيين لا تنبع فقط من مخاوفها من ردة فعل الرأي العام الدولي، لكن أيضاً من قيود إسرائيلية داخلية، ومن ضغوط قادة دوليين، ولا سيما الإدارة الأميركية. فهناك

دوائر واسعة في المجتمع الإسرائيلي - مجموعات سياسية ومؤسسات قانونية ومفكرون وأكاديميون - من المرجح أن تفرض عقبات كبيرة أمام قيام الجيش الإسرائيلي بتطبيق سياسة تنطوي على مخاطر القتل الجماعي لمدنيين لا يشاركون في إطلاق النار على إسرائيل، و"ذنبهم" الوحيد هو أن إطلاق النار يتم من داخل المناطق التي يعيشون فيها.

د - تستند سياسة الرد الجديدة هذه، بصورة غير مباشرة، إلى افتراض فحواه أن إسرائيل تملك القدرة على إلحاق أضرار فادحة بالتجمعات السكانية والبنى التحتية في الجانب الآخر. لكن حزب الله، وبناء على تقارير متعددة، لديه اليوم منظومة صواريخ طويلة المدى قادرة على ضرب أي نقطة في إسرائيل تقريباً، وهذه الأخيرة لا تستطيع أن تفترض أنها ستتمكن، مرة أخرى، من تدمير هذه المنظومة فور بداية المعركة، كما فعلت في بداية حرب لبنان الثانية. وبالتالي، يمكن لحزب الله أن ينطلق من افتراض فحواه أنه يمتلك القدرة على فرض "ميزان رعب" شديد الفاعلية في مقابل إسرائيل، كما يمكن له أن يقدر، وبحق، أن ميزان رعب كهذا سيردع أي حكومة إسرائيلية عن تطبيق سياسة الرد الجديدة.

إن هذه التقديرات وغيرها، من شأنها أن تدفع حزب الله إلى الاستنتاج أن إسرائيل ستمتنع في نهاية المطاف من تطبيق سياسة الرد الجديدة، والتي يجري الحديث عنها اليوم بإسهاب. وإذا حدث ذلك، فإنه قد يحاول، في مرحلة ما في المستقبل، اختبار صدقية إسرائيل وتصميمها، وذلك عن طريق عدد من السيناريوهات. وفي هذا السياق، فإن التصريحات التي تطلق بشأن سياسة الرد الجديدة تنطوي على مجازفة غير قليلة، وإذا لم يكن هناك تصميم قاطع على تطبيقها، وهو أمر يبدو مستبعداً جداً، فقد يؤدي ذلك إلى تآكل قوة الردع الإسرائيلية، بدلاً من تعزيزها. ■

(*) "مباط عال"، العدد 76، 2008/10/23.

(**) باحث في معهد أبحاث الأمن القومي، وفي معهد أبحاث بن - غوريون في جامعة تل أبيب.

إسرائيل: لبنان مسؤول عن أعمال حزب الله*

ستحمل إسرائيل لبنان المسؤولية عن أي هجوم يشنه حزب الله ضد إسرائيل، وخصوصاً عن أي عمل قد يقوم به للانتقام لمقتل قائده العسكري عماد مغنية. هذا القرار الذي اتخذته المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية يوم الأربعاء الفائت يمثل تغييراً في السياسة الإسرائيلية، بعد أن كانت تفصل فصلاً تاماً بين حزب الله والحكومة اللبنانية.

فيحسب توصيات المؤسسة العسكرية التي تبناها المجلس الوزاري المصغر، ستعامل إسرائيل حكومة الوحدة اللبنانية، التي يرئسها فؤاد السنيورة وتضم حزب الله، على أنها مسؤولة عن أي حدث يقع في الأراضي الخاضعة لسيادتها، أو عن الأحداث التي يكون المواطنون اللبنانيون مسؤولين عنها.

وقال مصدر رفيع المستوى في القدس إنه إذا هاجم حزب الله إسرائيل من داخل الأراضي اللبنانية، أو أطلق النار على طائرات تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي، أو نفذ هجوماً إرهابياً في الخارج انتقاماً لاغتيال مغنية (الذي يعزوه إلى إسرائيل)، فإن إسرائيل ستعتبر لبنان مسؤولاً، وسترد بالشكل الملائم. وتخطط إسرائيل للبدء خلال الأسابيع المقبلة ببث هذه الرسالة إلى الأمم المتحدة والولايات المتحدة وروسيا ودول أوروبا، وبالدرجة الأولى إلى سورية وحزب الله نفسه.

فخلال حرب لبنان الثانية، تجنبت إسرائيل إلحاق الضرر بالبنية الأساسية المدنية اللبنانية كمحطات توليد الطاقة والموانئ والمؤسسات الحكومية، على الرغم من توصية رئيس هيئة الأركان العامة دان حالوتس بذلك، نظراً إلى ضغوط مارستها واشنطن على إسرائيل، إذ ادعت الولايات المتحدة أن من شأن قصف البنى التحتية اللبنانية أن يؤدي إلى إسقاط حكومة السنيورة المعتدلة.

وقال مسؤولون في المؤسسة الأمنية خلال اجتماع المجلس الوزاري المصغر إن هناك تطورين يدعمان إجراء تغيير في السياسة العامة: الأول، يتمثل في حقيقة أن حزب الله هو شريك في حكومة الوحدة اللبنانية ويتمتع بحق النقض؛ الثاني، هو أن البيان الوزاري للحكومة اللبنانية الجديدة، والذي وافق عليه الرئيس ميشال سليمان، يسمح لحزب الله بمواصلة نشاطه العسكري ضد إسرائيل.

وتعتقد المؤسسة الأمنية أن هذه الأوضاع الجديدة تحسن قوة إسرائيل الردعية كون حزب الله يفهم التبعات الشديدة للوضع الجديد، في حال جرى القيام بعمل ضد إسرائيل من لبنان، أو في الخارج. ■

(*) "هآرتس"، 2008/8/8.

زيارة رئيس الحكومة لقيادة الجبهة الداخلية التابعة لجيش الدفاع*

قام رئيس الحكومة إيهود أولمرت اليوم، بزيارة لقيادة الجبهة الداخلية لجيش الدفاع رافقه فيها كل من نائب وزير الدفاع مَتان فيلنائي، ورئيس أركان جيش الدفاع الجنرال غابي أشكنازي، وقائد الجبهة الداخلية الميجر جنرال يائير غولان، والمدير العام لديوان رئاسة الحكومة رعان دينور، وغيرهم من مسؤولي الديوان ووزارة الدفاع وجيش الدفاع.

وأطلع رئيس الحكومة خلال الزيارة، على قدرات قيادة الجبهة الداخلية واستفادتها من العبر المستخلصة من حرب لبنان الثانية على صعيد التعامل مع قضايا الجبهة الداخلية، وتلقى تقريراً بشأن التهديدات التي تتعرض لها الجبهة الداخلية، والحلول المتوفرة، ونشر القوات، وأساليب استخدامها، كما حضر تمريناً أجرته قوات الجبهة الداخلية، واستمع إلى تقارير عن الوسائل المختلفة والمتميزة التي تستخدمها.

وشكر رئيس الحكومة رئيس الأركان وقائد الجبهة الداخلية ومروسيه على التقارير المذكورة، وأشاد باستعدادهم لتطبيق قرارات الحكومة من حيث التعاطي مع مشكلات الجبهة الداخلية عقب حرب لبنان الثانية.

وخلص رئيس الحكومة إلى قول ما يلي:

لقد استمعت إلى تقرير مؤثر للغاية كَوْن لدي صورة مشجعة حول ما جرى في الجبهة الداخلية خلال العامين اللذين مضيا على حرب لبنان الثانية. إن الحروب المستقبلية - إذا ما نشبت لا سمح الله - ستختلف أشد اختلاف عن حروب الماضي وحتى عن حرب لبنان الثانية نفسها. لن تكون هناك أوضاع تجري فيها الحرب في ميدان قتال مجهول وبعيد فيما تتواصل الحياة في المدن الكبرى كالمعتاد، بل إن الحرب ستطال المدن ومنازل المواطنين وسيستهدف أعداؤنا الجبهة الداخلية علماً أنهم يتزودون بأسلحة تستهدف إصابة السكان المدنيين. وبالتالي ستكون المهام المناطة بقيادة الجبهة الداخلية وفق هذه السيناريوهات أكثر محورية من ذي قبل.

أما دولة إسرائيل فإنها لن تسعى لاحتلال الأراضي لغرض الاحتفاظ بها بل ستركز جهودها على منع اختراق حدودها وحسم المعركة بصورة قاطعة وسريعة قدر المستطاع. لقد امتلكننا في حرب لبنان الثانية الأسلحة والقدرات الأكبر بكثير لكننا تجنبنا استخدامها لأننا حاربنا تنظيمًا إرهابياً وليس دولة. أما إذا أصبح لبنان دولة تابعة لحزب الله فلن نخضع لأي قيود في هذا السياق مثلما ينطبق الأمر على أي دولة أخرى ترغب في مهاجمتنا. وستنحصر مهمتنا آنذاك في حسم القتال سريعاً مع تكبد الحد الأدنى من الخسائر ومن خلال الاستفادة من مميزاتنا النسبية.

إن رجال قيادة الجبهة الداخلية سيلعبون دوراً ملحوظاً في ميدان القتال المستقبلي بحكم ما يتولونه من مهمة معالجة السكان المدنيين. كلما كان استعدادهم الروتيني أفضل كانت معاونتهم للسلطات المحلية في استعداداتها وسد احتياجاتها وتحضير السكان المدنيين لمواجهة حالات الطوارئ أفضل وأسهل.

إن أحد الأمور الأهم في نظري حالياً يتمثل بتخفيض مستوى القلق لدى جمهور المواطنين. يؤسفني القول إن التجمعات السكنية الإسرائيلية تعرضت حتى الآن لإطلاق آلاف الصواريخ سواء خلال حرب الخليج الأولى حيث جرى إطلاق صواريخ سكود شبيهة بصواريخ (شهاب) [الإيرانية] أو خلال حرب لبنان الثانية حيث تم إطلاق آلاف الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى باتجاه الجبهة الداخلية. وفي الوقت الذي أوقعت فيه الرشقات الصاروخية خلال حرب الخليج الأولى التي شملت إجمالاً 42 صاروخاً قتيلاً واحداً، فإن كريات شموه التي تعرضت خلال حرب لبنان الثانية لإطلاق ما لا يقل عن 900 صاروخ كاتيبوشا لم تشهد أي خسائر في الأرواح. ولم يصب أي من الأشخاص الذين احتُموا في الملاجئ طيلة أيام حرب لبنان الثانية التي دامت 33 يوماً. ويعني ذلك أننا في غنى

عن إصابة أنفسنا بالخوف الزائد بالنسبة لحجم التهديدات التي نتعرض لها. في نهاية المطاف يبدو أن التهديد الذي نتخيله أكثر شيطانية مما ينطوي عليه في حقيقة الأمر. إنكم، يا أفراد قيادة الجبهة الداخلية، مكلفون بمهمة التعامل مع هذه الفجوة القائمة بين صورة التهديد المتخيلة والواقع. وسيتعين عليكم وقت القتال خلق التوازن الصحيح بين تقديم الخدمات للسكان المدنيين وتكوين الأجواء الهادئة اللائقة وتشغيل آليات السلطات المحلية. إن قيادة الجبهة الداخلية ستكون حسب الكثير من المفاهيم أهم قيادة عسكرية في أي قتال مستقبلي حيث حصل لدي انطباع بأن هناك تحولاً في تصورات عملها وتقدماً ملحوظاً في مدى استعدادها. ■

(*) إعداد وترجمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

(*) النص الحرفي عن موقع رئاسة الحكومة الإسرائيلية على الإنترنت:

<http://www.pmo.gov.il/PMOAr/Communication/EventsDiary/eventoref190808.htm>

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx